



كلمة وفد جمهورية العراق

أمام اللجنة الاولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة
تحت بند " نزع السلاح والامن الاقليمي "

نيويورك تشرين الاول 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

في البداية، أود ان أغتتم هذه المناسبة للأعراب عن تأييد وفد بلادي للبيان الذي القاه مندوب تونس باسم المجموعة العربية، والبيان الذي القاه مندوب اندونيسيا باسم مجموعة حركة دول عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تُعد المناطق الخالية من الاسلحة النووية ركناً مهماً في تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي، ويمكن ان تصبح اداة حاسمة في تعزيز نظام نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، ويمكن ان تشكل المناطق الخالية من الاسلحة أيضاً اداة للتعبير عن قيم يشترك الكثيرون في التمسك بها وترويجها في مجالات نزع السلاح النووي والرقابة على الاسلحة وعدم الانتشار. ومن هذا المنطلق، يعرب العراق عن دعمه الكامل لإنشاء مثل هذه المناطق وبما يسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

السيد الرئيس،

ان الظروف الحساسة والخطيرة التي يشهدها العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، تفرض على المجتمع الدولي مسؤولية جماعية تتطلب العمل الحثيث للمضي قدماً في انشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يعرب وفد العراق عن خيبة أمله من الفشل وكسر التوافق بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام 2015.

ويؤكد وفد بلادي على أهمية اضطلاع الأمم المتحدة والدول الثلاث الودية لمعاهدة عدم الانتشار النووي، بالتزاماتها ومسؤولياتها في انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الأخرى في أقرب وقت ممكن ومن دون تأخير وبما يعزز السلام والامن الإقليميين والدوليين، وذلك طبقاً لقرار الشرق الأوسط لعام 1995 وقرار مؤتمر المراجعة لعام 2010.

إن عدم تنفيذ قرار الشرق الأوسط سيُديم حالة اللا استقرار والتوتر في المنطقة وسيضيف إلى الإشكاليات المرتبطة بتحقيق عالمية المعاهدة تعقيدات أخرى، مما يُعرض نظام عدم الانتشار إلى تحديات وأخطار ستعكس سلباً على مصداقية المعاهدة وتحقيق عالميتها.

السيد الرئيس،

يرى العراق أن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا بد أن يتم التمهيد له بخطوات أساسية منها شروع (إسرائيل) بنزع سلاحها النووي وإنضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال تنفيذ القرار 1981/487، إذ أن هذه الخطوات تُشكل مقدمة ضرورية يمكن أن تساهم في تخفيف التوتر في منطقة الشرق الأوسط، التي تُعد منطقة غير آمنة بسبب عدم التحقق من إمكانات المنشآت النووية الإسرائيلية ذات القدرات والأغراض العسكرية، في الوقت الذي تخضع فيه جميع المنشآت لبقية الأطراف في المنطقة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وشكراً سيدي الرئيس